

العدد ٢٢٤
فبراير
٢٠٢٥



القاعدة القومية للدراسات

قائمة ببيوجرافية عن **صناعة الغزل والنسيج**
وخلاصة توصيات الدراسات

نشرة شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء المصري

www.idsc.gov.eg
www.idsc.gov.eg



القاعدة القومية للدراسات

قائمة ببيوجرافية

صناعة الغزل والنسيج وخلصا توصيات الدراسات



عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكري رائد ومُصنّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات اتخاذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر. ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود اتخاذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها تخصصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بئاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يُؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهرية كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

فريق العمل

رئيس المركز
السيد الدكتور/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير
د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام
أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات
مدير التحرير
أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل
أ. حسن محمد

فريق العمل
وليد أبو ضيف، نورهان توفيق

المراجعة
الإدارة العامة للجودة
المراجعة الفنية
أ. حسام شومان
التدقيق اللغوي
أ. أيمن سيد

▪ في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة: حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globe Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيڤي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

القاعدة القومية
للدراسات
قائمة المحتويات



ملخص تنفيذي

يتناول هذا القسم نبذة عن القاعدة القومية للدراسات، والهدف من النشرة الشهرية التي تصدر عن هذه القاعدة، ومقدمة عن موضوع النشرة، وهو صناعة الغزل والنسيج.

2

خلاصة توصيات الدراسات

يتناول هذا القسم أهم التوصيات التي تم استخراجها من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة في موضوع صناعة الغزل والنسيج.

3

بيانات الدراسات

يتناول هذا القسم بيانات الدراسات التي تناولت موضوع صناعة الغزل والنسيج، وتشمل هذه البيانات: عنوان الدراسة - المؤلف - الناشر - سنة النشر - المستخلص - المصدر.

15

كشاف المؤلف

يتناول هذا القسم قائمة بالمؤلفين المشاركين في نشرة الدراسات، وهذه القائمة مرتبة هجائياً، وأمام كل مؤلف رقم النشرة.

37

ملخص تنفيذي:

تمثل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات التي تتناول موضوعات وبحوثًا تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. سواء صدرت عن هيئات، أو مؤسسات، أو مراكز بحوث مصرية، أو إقليمية، أو دولية. ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه. وتصدر النشرة شهريًا، وتضم في كل عدد موضوعًا من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل مصر.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (١٩) بيانًا باللغة العربية في موضوع **صناعة الغزل والنسيج**، والمتاح على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٨، حتى عام ٢٠٢٤. كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات التي صدرت عن الجهات البحثية التالية: الكلية العسكرية لعلوم الإدارة، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، كلية التجارة بجامعة بور سعيد، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، كلية البنات بجامعة عين شمس، كلية التجارة بجامعة المنوفية، كلية التجارة بجامعة عين شمس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كلية التجارة بجامعة كفر الشيخ، كلية الحقوق بجامعة مدينة السادات، مؤسسة التمويل الدولية، كلية الآداب بجامعة طنطا، معهد التخطيط القومي.

* النتائج جميعًا والتوصيات الموجودة داخل كل دراسة في النشرة تنسب إلى المؤلف، أو الجهة صاحبة الدراسة، ودون أدنى مسؤولية على المركز.

مقدّمة عن صناعة الغزل والنسيج:

تعد صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات في مصر، وتساهم في زيادة الدخل القومي للدولة، وتمثل أحد الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها البلاد في سد حاجتها من المنسوجات، وتنتج في الوقت الحاضر فرص التوسع للتصدير إلى الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة العملة الأجنبية. وتعتبر هذه الصناعة خامس أكبر مصدر لجلب العملة الصعبة بعد البترول وتحويلات المصريين بالخارج والسياحة وقناة السويس، وهي تعد صناعة مهمة؛ لأنها صناعة استهلاكية ذات بعد اجتماعي، لأنها تستوعب العمالة من الذكور والإناث.

ونشرة "القاعدة القومية للدراسات: خلاصة توصيات الدراسات" تقدّم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة، التي تتناول موضوع **صناعة الغزل والنسيج**، وتم اختيار أهم التوصيات التي خلّصت إليها هذه الدراسات كما يلي:

خلاصة توصيات الدراسات:

- الاهتمام بتحقيق جودة الإنتاج من منتجات الصناعات المختلفة، حتى يمكنها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية، ووضع سياسات تشجع قيام صناعات الغزل والنسيج بصورة أكبر بحيث تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع ضرورة توفير الخامات اللازمة لمختلف الصناعات ووضع قيود على أسعارها، وتوفير العمالة الماهرة، وقطع الغيار اللازمة، والمعدات والآلات الحديثة لرفع المستوى التقني، وزيادة الإنتاجية، وتقليل نسبة الفقد في الإنتاج، والالتزام بمواصفات الجودة العالمية، حتى تتمكن مصانع الغزل والنسيج بمدينة العاشر من رمضان من المنافسة في الأسواق الخارجية، مع مراعاة تطبيق معايير وضوابط الجودة في الإنتاج على المنتجات الصناعية، وتوعية وتشجيع أصحاب المصانع على الالتزام بهذه المعايير حفاظًا على منتجات مصانعهم، وحتى تستطيع المنافسة في السوقين المحلية والدولية.
- ضرورة تدخل الحكومة بالإشراف والتوجيه في المشروعات التي تم خصصتها، وذلك للحد من المشكلات التي قد تظهر في أثناء وبعد التحول إلى القطاع الخاص، وبالأخص على العمال لضمان حقوقهم وإحساسهم بالأمان في العمل، حتى تتم عملية الإصلاح دون حدوث معوقات، كما أسهم تدخل الحكومة في منع الاحتكار وحماية المنافسة.

- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطبيق الخصخصة، وكشف الإيجابيات والسلبيات المترتبة على تطبيقها، حتى يمكن الاستفادة من الإيجابيات وتفادي السلبيات ومحاولة علاجها، مع مراعاة طبيعة الدولة وظروفها المادية والبشرية وإمكاناتها الاقتصادية لكي يُمكن انتقاء الأسلوب الأفضل لتطبيق الخصخصة بما يتماشى مع ظروف وأهداف الاقتصاد المصري، والسيطرة على بعض المشكلات التي تعرقل الإصلاح الاقتصادي.
- وضع برامج وحلول جادة لتخفيف الآثار المترتبة على التحول للقطاع الخاص، وإسناد هذه البرامج إلى متخصصين تتوافر لديهم الشفافية وتمويلها يكون برؤوس أموال وطنية، حتى لا يكون هناك ضغوط خارجية وتوجيه لهذه البرامج، مع مراعاة الفئات محدودة الدخل والفقيرة ومعالجة أي اختلالات قد تظهر في أثناء الإصلاح الاقتصادي.
- توفير الدعم اللازم للصناعات النسيجية على مستوى الخامات والطاقة ومستوى الإنتاج، وإطلاق مشروع قومي لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية لإنتاج الغزل المحلية والخيوط النسيجية، والاهتمام بالتدريب الخاص بالصناعات النسيجية بهدف توفير العمالة الماهرة المدربة على التعامل مع وسائل التكنولوجيا والمعدات الحديثة في هذه الصناعة.
- العمل على إقامة عنقود صناعي لصناعة الغزل والنسيج، وربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وتحديد الصناعات المكتملة والوسيلة لهذه الصناعة في مصر، وتحفيز الاستثمار فيها في مناطق محددة، وبالتالي إمكانية تصنيعها محلياً.
- ضرورة العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الأكثر أهمية، بما يساعد على رفع إنتاجيتها، ورفع كفاءة العاملين بها، ومن ثم خفض معدلات البطالة، مع تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات بنوعيتها، وخاصة الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، ولا سيما صناعة الغزل والنسيج، والاهتمام بتحديث هذا القطاع للاستفادة من الأساليب الفنية المتقدمة.
- زيادة إنتاج القطن لإنشاء مصانع الغزل، وبالتالي إنتاج الغزل محلياً وسد حاجة مصانع النسيج المحلية واستهداف السوق العالمية، مع وضع سياسات تساعد على حماية المنتج المحلي، بالإضافة إلى توفير وتطوير البنية التحتية.
- الحد من استيراد المنسوجات، وتوجيه حصيلة البلاد من العملات الصعبة في إنشاء الصناعات لإحلال تلك المنسوجات المستوردة، مع إعفاء الصناعات الصغيرة من الرسوم الجمركية للمعدات والآلات وقطع الغيار الخاصة بتلك الصناعات الصغيرة، وإجراء عمل ميداني كل فترة للمصانع: لمعرفة أوضاعها وحل المشكلات التي تواجهها.

- ضرورة ترشيد استخدام المواد الخام والطاقة والتوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية والاستخدامات البديلة للموارد، والاعتماد على التقنيات الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج، والتركيز على جودة المنتج من خلال التدريب المستمر على المستجدات الفنية والتقنية والتنافسية في مجالي الإدارة والإنتاج.
- وجود فريق علمي وفني متخصص داخل المصنع، يقوم بالبحث عن الأفكار الجديدة، في عمليات الإدارة والإنتاج، بالشكل الذي يسمح لتهيئة البيئة الداخلية لتطوير مهارات أعضاء التنظيم وزيادة الإنتاج وجودته، من خلال المشاركة في وضع لوائح وقواعد عامة تسهم في تطوير أداء العاملين، ورفع مستواهم داخل التنظيم عن طريق توفير الدورات التدريبية اللازمة ومشاركتهم في صنع القرار.
- وجود حزمة من القواعد التي تحدد المكافآت والجزاءات بشكل يسهم في رفع الروح المعنوية للعاملين، وبالحد الذي يتناسب مع مستوى المعيشة، وعمل صندوق للزمالة يساعد العاملين على مواجهة أعباء المعيشة من زواج أو تعليم أو نفقات علاج، وكذلك عمل الزيارات العلمية للمصانع والوحدات الإنتاجية الأخرى.
- ضرورة إعادة هيكلة العمالة، وإزالة القيود التي تحد من الإنتاجية وتعوق حركة التفاعل الطبيعي بين المتغيرات المرتبطة بالإدارة، عن طريق إحداث تغييرات جذرية فاعلة في الأوضاع، والأساليب والمفاهيم الإدارية السائدة، وكل ما يرتبط بها ويتفاعل معها من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وإحداث التغييرات الهيكلية للتخلص من القيود الإدارية التي تعوق انطلاق قوى الإنتاج الوطنية.
- تبني الأساليب المتطورة التي تكفل ترشيد اتخاذ القرارات، والتحرر من القوالب الجامدة للأشكال والهيكل التنظيمية، إضافة إلى إلغاء أو دمج وحدات واستحداث أخرى، واستحداث سياسات واستراتيجيات في ضوء الأهداف العامة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها على المدى البعيد، وتحديد رؤية تطويرية واضحة لمجموعة الأنظمة واللوائح والقواعد المؤثرة في أوضاع وعمليات صناعة الغزل والنسيج، بحيث يكون تجديدها أو تحديثها متوافقًا مع إمكانيات التطبيق، ونابغًا من تفهم عميق للمعوقات الموجهة لتطويرها، وتأكيد مبدأ الحافزين: الفردي والجماعي على الإنجاز.
- تأسيس مجالس متخصصة لإدارة الصناعات المختلفة، تضم في عضويتها العناصر المؤثرة جميعًا في أدائها، ومن بينهم ممثلون عن وزارة الصناعة والتجارة، وأصحاب المصانع والعمال والمستهلكين، بحيث تستطيع هذه المجالس توجيه هذه الصناعات خلال التقلبات السياسية الحادة، بما يحقق مصالح الأطراف المختلفة والاقتصاد الوطني بأكمله.

- ضرورة وضع بروتوكول للتعاون المشترك بين مختلف التنظيمات الصناعية في القطاع العام لتبادل الخبرات والمهارات بين أعضاء التنظيمات المختلفة، وتوطيد العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وعمل مسابقات للتمييز بين أعضاء التنظيمات المختلفة، وتشجيع المبتكرين والمبدعين في مختلف التخصصات وتوسيع الأسواق المتاحة من خلال السوق العربية المشتركة، وصياغة علاقات خاصة ومشاركة مع الدول الأجنبية.
- إحداث التغييرات الهيكلية التي تساعد على زيادة القدرة على إيجاد فرص عمل لفئات المجتمع جميعاً، وتحويله إلى مجتمع منتج عن طريق تدعيم القواعد الإنتاجية القائمة، وإزالة المعوقات التي تحول دون تفعيلها.
- التركيز على أهمية التبادل التجاري بين المصانع القومية، وإقامة مشاريع اقتصادية صناعية متطورة مشتركة وتعزيز الصادرات، من خلال تشجيع التصدير، والاهتمام بالتسويق وتشجيع الصناعات المتكاملة التي تتضمن الاستفادة من المواد الخام المتوافرة وطنياً.
- تشجيع الشركات التي تدخل في عملها تكنولوجيا المعلومات، ومنحها تسهيلات خاصة مثلاً: بلد ينتج القطن، يستحسن إقامة صناعة متكاملة تبدأ بالقطن الخام والصوف الخام وتصنيع الغزل ثم النسيج ثم الملابس الجاهزة وبيوت الأزياء.
- الاهتمام بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقطن، وتشجيع الفلاح في التوسع في زراعة القطن، وإمداده بالبذور الجيدة والمبيدات والأسمدة اللازمة، مع التزام الدولة بشراء إنتاج القطن بأعلى الأسعار، وكذلك وضع سياسات تسهم في تطور الصناعة وتوفير مستلزمات الإنتاج والطاقة أو التمويل والاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق معاونة الدولة في تحديث الشركات من خلال الآلات والمعدات الحديثة.
- الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق برامج التدريب التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة ووزارة القوى العاملة والهيئات المعنية بالتدريب الفني والصناعي، وتمثيل الصناعات النسيجية في مجالس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ومجلس أمناء هيئة الاستثمار.
- إنشاء مجلس أعلى للصناعات النسيجية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين، ويضم في عضويته خبراء من تلك الصناعة يتم اختيارهم بحرفية عالية للإسهام في النهوض بتلك الصناعة.
- تسهيل تراخيص إقامة المشروعات الصناعية من خلال سياسة الشباك الواحد، وتحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة؛ وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام، واختيار الهيئات المدربة والفاعلة والقادرة على تحمل مسؤولية الأداء الكفاء.

- زيادة القدرة على التصدير من خلال وضع أسس علمية تستند إلى التوظيف الأمثل للثروات البشرية والمادية والفنية كلها المتاحة في المجتمع، وإعطاء قروض ميسرة لتحقيق التطور الإنتاجي للمشاريع الصناعية، مع ضرورة دخول الدولة في مشروعات صناعية مشتركة مع عدد من المؤسسات العالمية، بما يسهم في نجاح الصناعات المحلية وتطوير التشريعات القائمة، وإقامة مناطق صناعية لجذب الاستثمارات للقطاع الصناعي لما يحققه ذلك من دور إيجابي في تحسين كفاءة استخدام الموارد، واعتماد مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل في ما بينها، ضمن حلقات إنتاجية متكاملة.
- تكثيف البحوث، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في مجال التصنيع، وضرورة عمل دراسات متعمقة حول مشكلات التصنيع، وكيفية مواجهة الأزمات في ظل مجتمع مفتوح تحيط به أنماط وعوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية، والتي لا بد من دراستها دراسة تستند إلى المنهج العلمي، ومساعدة مختلف المؤسسات المجتمعية بنتائج تلك الأبحاث، مع ضرورة التعاون الفعال مع تلك المؤسسات، ووضع استراتيجية عامة للفرص والمخاطر والتحديات داخل بيئة العمل وخارجها لتلك المؤسسات.
- وضع رؤية واضحة لنظم التعامل مع المستجدات والمتغيرات التقنية والمعرفة العالمية. والاختيار الأمثل للموارد البشرية داخل تلك المراكز، والتي لديها القدرة على الابتكار والبحث والتطوير والإبداع في مختلف المجالات، والعمل على تأهيلهم وتدريبهم، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات، وغيرهم من أصحاب الشأن.
- ضرورة وضع حوافز معينة وتسهيلات لإقامة مراكز بحوث تعود إلى القطاع الخاص أو بشكل مختلط مع القطاع العام مع توفير المستلزمات كافة اللازمة للعمل والبحث والتطوير والاستفادة من نتائج البحوث في تطوير قطاعات مهمة، مثل: القطاع الزراعي والصناعي، سواء في المجال المهني أو الإنتاجي.
- بناء قاعدة علمية بحثية يعتمد عليها في تكوين المخططات التنموية تعمل بشكل مخلص في تنسيق استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية، وتأسيس مراكز استشارية علمية واقتصادية تقدم خدماتها للشركات والمؤسسات في القطاع الخاص والعام، وتعمل على نقل التجارب والبحوث وتطبيقها بشكل يناسب الواقع، ويستند إلى الحقائق العلمية والمهنية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- تشجيع البحث العلمي وربطه بتوجهات التنمية من خلال تأسيس جهة عليا مسؤولة عن التنسيق بين الجامعات والمراكز والمعاهد وجهات البحث العلمي كلها من جهة، وبين المؤسسات العامة والخاصة كجهات مستفيدة من جهة أخرى، إذ يمكن أن تخصص الجهة المستفيدة مبلغًا لتمويل مشروع مهم لعمليها في المجال الإداري أو الإنتاجي.

- ضرورة تبني استراتيجيات جديدة تواكب قواعد ومواصفات الجودة العالمية، من خلال التبادل المعرفي بين البلدان المتقدمة، والنهوض بالصناعة عامة، لأنها تعد من الركائز الأساسية لتقدم المجتمع واستقراره، عن طريق وضع خطة خمسية لمتابعة المؤسسات الصناعية، وتحديد نقاط القوة والضعف من أجل وضع خطط للتحسين المستمر لتلك المؤسسات؛ ضمانًا للتنافسية المحلية والعالمية في مختلف قطاعات التصنيع والتفاعل مع آليات السوق والمنافسة في ظل مناخ يتسم بالشفافية، والمزج بين المساندة والرقابة الفعالة من مؤسسات الدولة.
- تسهيل بناء القواعد الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام ممكن من خلال التوسع المنظم والفعال في بناء القواعد الإنتاجية وتطبيق سياسات عاجلة لتحفيز الاستثمار الصناعي الخاص والعام والنشاط الاقتصادي عمومًا، وذلك عن طريق إيجاد بيئة اقتصادية قوية، ومستوى صناعي معقول، ونمو زراعي يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة بغية امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة وصياغة استراتيجية جديدة للصناعة المصرية.
- توفير مناخ مناسب للاستثمار الجاد يستند في الأساس إلى زيادة قدرة المستثمرين على تقدير العوائد والمخاطر الاقتصادية المتوقعة. وإزالة المعوقات القائمة التي تعوق قدرة بعض المؤسسات على الاضطلاع بمهامها والتخطيط لاستثمار رأس المال البشري في المشاريع التنموية المتنوعة.
- ضرورة ابتكار سياسات إبداعية تهدف إلى تطوير التعليم وربطه بمجالات ومتطلبات سوق العمل، والذي يستلزم ضرورة عمل شراكة قوية وملزمة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص والأهلي، يلزم القطاع الخاص بتوفير الدورات التدريبية للطلاب في مختلف التخصصات وإتاحة فرص العمل للمتميزين من الخريجين.
- العمل على إنشاء مشروعات اقتصادية خاصة بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي يكون هدفها توظيف الجانب العلمي وتطويره في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتعليمية التي تقيّمها، واستغلال طاقات الشباب وتوفير فرص عمل ملائمة لهم.
- تفعيل المقررات التي تهتم بالمعرفة والعلم، خاصة فيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة في مختلف المجالات، مع جعلها من المواد الأساسية، والتي تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي؛ لأن التطبيقات التقنية أصبحت سمة العصر في ظل العولمة الثقافية والاندماج الكوني والمعرفي، ولذا يجب أن تتكاتف مختلف مؤسسات الدولة من أجل بناء معرفة حقيقية لأعضاء المجتمع وتأهيلهم لاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة.

- ربط البحث والتطوير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وفق رؤية واضحة وشاملة لتنمية المجتمع، مع ضرورة عمل شراكة حقيقية بين مؤسسات التعليم العالي والتنظيمات الصناعية، للتعرف على المستجدات العملية وطبيعة المشكلات التي قد تواجه أعضاء التنظيم في ظل التحديات الداخلية والخارجية.
- تدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل داخل الوحدات الإنتاجية، بما يضمن تطبيق نتائج البحث العلمي ومساهمته في إيجاد الحلول العلمية الملائمة لمختلف المشكلات والقضايا الشائكة المتعلقة بالتصنيع.
- إعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً، وإجراء دراسات عدة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية وتأهيل الطلاب وتدريبهم للعمل بتلك التخصصات..
- رفع الوعي بأهمية العمل الجماعي واحترام قيمة الوقت، وغرس روح الانتماء والولاء للوطن، وتأهيل أعضاء المجتمع للعمل في مختلف قطاعات الدولة، وخاصةً فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة وتفعيلها في مختلف التنظيمات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تعد الآن مطلباً ضرورياً وحيوياً في ظل سياسات الاندماج والكونية، والتي هيمنت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مختلف القطاعات، وأصبح العالم قرية واحدة تحكمه قواعد الجودة والبقاء للأفضل.
- **التحسين المستمر للتحفيز المادي والإدارة البيئية باتباع ما يلي:** وضع السياسات المناسبة لطبيعة الحجم والتأثير البيئي للأنشطة والمنتجات واللوائح والمذكرات التي تتعلق بالبيئية، وتوعية العاملين كافة بها، وقيام الإدارة بتوفير الرقابة الكافية والدورية على نظام الإدارة البيئية، ومراجعة تطبيقه، وتقييم مدى الالتزام بتطبيق اللوائح البيئية الموضوعية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتمديد وقياس التأثير البيئي، وقياس مدى الالتزام بالجوانب البيئية.
- **العمل على تحسين إنتاجية العاملين بالقيام بالآتي:** إعلام العاملين بالشروط كافة، والإجراءات البيئية، وتوضيح جدواها، وأثارها الإيجابية في صحة وسلامة العاملين من الناحية المهنية، وحث العاملين على اتباع الإجراءات التي تحد من التلوث الناتج من عمليات التشغيل، واتباع الوسائل والرعاية الصحية والبيئية المناسبة التي تساعد على تقليل غياب العمال عن العمل، واتباع نظام لإدارة البيئية يقلل الأخطاء المهنية، ويسهم في رضا العاملين عن الشركة، وتسجيل المخالفات البيئية، ووضع الأساليب المناسبة لحلها، والاستفادة منها فيما بعد، ووضع العقوبات الملائمة في حالة عدم الالتزام باللوائح البيئية.

- عقد العديد من الندوات والمؤتمرات فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المنشآت الصناعية بصفة عامة وإدارة الأداء بصفة خاصة، مع توضيح أوجه الاستفادة طبقاً للتطورات التكنولوجية الحادثة في هذا المجال.
- تطبيق وترسيخ مفاهيم استخدام الذكاء الاصطناعي وطرق الاستفادة منها في المنظمات الصناعية العامة، والعمل على زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من مجالات العلوم الإدارية، خاصة المنظمات ذات الأعداد الكبيرة من العاملين لسهولة تنظيم المعلومات والوصول إلى أفضل أداء في ظل التضخم الهائل في البيانات.
- إدراج استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن مهام إدارة تكنولوجيا المعلومات وتغيير بطاقة الوصف الوظيفي للإدارة، والتوسع في استخدام الطرق الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وربطها بالإدارة وخاصة إدارة الأداء، مع ضرورة وجود إدارة تتعامل مع تحليل البيانات باستخدام التقنيات الحديثة وربطها مع المعلومات الاستراتيجية بالمنظمة لزيادة قيمتها.
- تغيير نمط اندماج الصناعات المصرية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ وذلك للحد من تأثير هذه الصناعات عند سقوط، أو انقطاع هذه السلاسل في ظل الصدمات الخارجية، وضمان دور ملائم للصناعات المصرية في هذه السلاسل.
- تنوع مصادر حصول الصناعات المصرية وصناعة الغزل والنسيج على مستلزمات الإنتاج، وتقليل الاعتماد على السوق الصينية بشكل رئيس، والعمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات المصرية داخلياً كلما كان ذلك ممكناً، بمعنى أن تعتمد الصناعات المحلية على مستلزمات الإنتاج التي تورها سلاسل التوريد المحلية، وهو ما يضمن استقرار هذه الصناعات ونموها، ويسهم في الحد من الاستيراد، والتأثر بالصدمات الخارجية، وفي خفض التكاليف الخاصة بالنقل والتخزين.
- العمل على نقل تكنولوجيات حديثة في مجال الغزل والنسيج تساعد على زيادة الناتج والإنتاجية، مع استمرار تبني الدولة لسياسات تشجيع الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج وفق التقنيات التكنولوجية الحديثة، ودعم صناعة الغزل والنسيج، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع إنشاء المدن النسيجية المتكاملة.

- تشجيع دخول استثمارات جديدة مجال تصنيع الغزل والنسيج القائم على استخدام الأقطان المصرية طويلة التيلة؛ لتعظيم الاستفادة من قيمة هذه الأقطان، والتركيز على صناعات الغزل والنسيج المكملة كالصبغة والتجهيز، والإكسسوار، والألياف الصناعية، مع منح حوافز للمستثمر المحلي في هذه الصناعات المغذية؛ لتشجيع القطاع الخاص، واعتبار قطاعات الغزل والنسيج قطاعات ذات أولوية قصوى معبرة عن هوية مصر الاقتصادية ومعاملاتها.
- سرعة الانتهاء من تطوير محالج القطن وشركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، وصولاً إلى مستويات جديدة من الإنتاج الاقتصادي المنافس، وبمعدلات متسارعة، والتوسع في زراعة الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة، وتعزيزها كسلع وسيطة؛ لتغطية احتياجات المصانع المحلية، والحد من استيرادها من الخارج.
- **وضع برامج مخصصة لتشجيع الاستثمار بقطاع الغزل والمنسوجات، وذلك من خلال:** إتاحة آليات التمويل لأغراض شراء رأس المال الثابت، والبحث والتطوير، والتوسعات الإنتاجية، بأسعار فائدة ١% أو ٢% لتشجيع الاستثمار بالقطاع، مثل: رفع السقف الائتماني المحدد في المبادرة ليصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه لمشروعات الأقمشة المنسوجة، و٤٠٠ مليون جنيه لمشروعات الصباغة والطباعة والتجهيز والغزل الرفيعة.
- تفعيل نظام التأجير الصناعي بأسعار منخفضة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة العامة أو الخاصة. لتشجيع على ضخ الاستثمارات الوطنية وإغراء المستثمر الأجنبي بتجربة التصنيع بمصر، بما يكفل لتلك الاستثمارات تكثيف جهودها لتعظيم الأرباح من الصناعة والتصدير دون الاعتماد على القيمة الاقتصادية لتملكهم الأراضي، وفي حال طرح الأراضي المرفقة للتملك يجب الوصول إلى أقل سعر ممكن لمصانع الغزل والمنسوجات التي تعتمد على الميكنة وتستلزم مساحات واسعة من الأراضي، بالإضافة إلى ضرورة إتاحة نظم التقسيط على فترات لا تقل عن ٣ سنوات.
- إدراج المشروعات التكميلية لسلسلة الإنتاج وتتسم بكونها ضخمة كثيفة الاستثمارات، وهي الصباغة، والطباعة والتجهيز - الأقمشة المنسوجة - الغزل الرفيعة - المنسوجات التقنية ضمن مبادرة تمويل شراء الآلات وخطوط الإنتاج ذات العائد، ومنحها فترات سماح من ٧ إلى ١٠ سنوات.

■ دعم البحث والتطوير بالمصانع، وذلك من خلال:

- تيسير نقل الخبرات الخارجية واستقدام الخبراء إلى المصانع المصرية، وتذليل العقبات أمام منحهم تأشيرات الدخول، ومن الممكن الاستعانة بالمجالس التصديرية في تيسير هذا الأمر والتحقق منه.
- توفير حزمة من الحوافز التشجيعية والدعم للمختبرات الخاصة ذات الخبرة التقنية الكبيرة لبدء أعمالها في مصر ووجودها الضروري لتطوير الصناعة، ومواكبة المتطلبات التصنيعية الحديثة.
- توجيه الدعم المباشر للشركات في مجالات البحث والتطوير داخل المصانع، ويشمل إنشاء معامل مراقبة جودة المنتج، وشراء الأدوات المعملية وماكينات الاختبار والتحليل الأساسية وفقاً لطبيعة كل مرحلة صناعية (حيث تختلف الاختبارات والتحليل للغزول عن الأقمشة أو متطلبات الصباغة - إنشاء إدارات البحث والتطوير داخل المصنع لضمان مواكبة المنتج لتطورات الصناعة العالمية).
- جذب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار، سواء بمشروعات منفردة، أو مدن نسجية متكاملة، وتشجيعهم للاستثمار في مجال إنتاج الملابس من الأقطان طويلة التيلة، وتعزيز نمو سلسلة القيمة المضافة في المنسوجات المصرية والتنمية الصناعية فيها.
- التعاون مع مراكز التصاميم الدولية ذات السمعة العالية والاستفادة من خبرات المصممين العرب ذوي السمعة العالية، وتخفيض رسوم تراخيص العمالة الخبراء الأجانب ذوي الخبرة في مجال صناعة الموضة.
- استشارة الوكالات العالمية في مجال التسويق، وإنشاء blockchain قطني مصري مستدام وشفاف قابل للتتبع، وتوريد المنسوجات والأقمشة الأولية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط باعتبارها السوق الرئيسية.
- دعم حصول الشركات على شهادات الجودة، وإعداد دراسة لمعرفة المواصفات القياسية للمنتجات الأجنبية، ورقابة جودة المنتجات بما يسهل الحصول على الشهادات، وعليه تشجيع ودعم تسجيل الأسماء والعلامات التجارية، وإنشاء صالات العرض ومراكز التوزيع في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتطوير شبكة التواصل الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأسواق الخارجية.

- دعم سلاسل التوريد والإنتاج، وتوجيه جهود أجهزة الدولة المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وعالمية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية، وكذلك تقديم برامج دعم فني تعمل على تيسير علاقات وتعاقبات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية، من خلال أنظمة الربط الإلكتروني وإتاحة البيانات والمعلومات وأنشطة توفيق الأعمال.
- توفير التمويل اللازم وخفض الضرائب، والعمل على استمرار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أكبر عدد من القطاعات التصنيعية، والنظر في تأجيل أو إعادة جدولة قروض الشركات الصناعية بأسعار فائدة منخفضة، وصرف مستحقات دعم الصادرات جميعًا، وتسريع إجراءات السداد، مع العمل على استمرار خفض أو تقسيط المستحقات الضريبية على القطاع الصناعي عن فترات الأزمات.
- التأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بتفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية والمشروعات القومية من أجل زيادة المبيعات للشركات المحلية والوطنية، وتكثيف دور السفارات المصرية بالخارج ومكاتب التمثيل التجاري لترويج المنتجات المصرية، خاصة في الأسواق الناشئة.
- هناك حاجة ماسة إلى إعادة إصلاح منظومة الصناعة في مصر، بحيث يتم استهلاك كامل للقطن المصري بمصانع الغزل في مصر، والاستفادة من القيمة المضافة للقطن المصري، وتحسين قدرته التنافسية بتقليل تكاليف إنتاجه وتصنيعه.
- ضخ الاستثمارات اللازمة لمشروعات الإحلال والتجديد في شركات قطاع الأعمال العام، والاتفاق مع البنوك للمعاونة في حل مشكلات الديون المتراكمة والشركات المتعثرة، وإتاحة التمويل بشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال أنشطة القطاع.
- مكافحة التهريب بأشكاله كلها من خلال إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية ومراجعة الإجراءات المتبعة حاليًا على المناطق الحرة والترانزيت، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تعديل بعض البنود الخاصة بهذا الموضوع.
- المساهمة في دعم المصانع للمحافظة على البيئة، والتي لا تستعمل المواد الضارة، مثل: (الفورمالدهيد - الأزوت - الكبريت، إلخ)، ومنح شهادات المطابقة البيئية Oekotex حيث أصبحت من متطلبات دخول الأسواق الأوروبية.

- تنفيذ خطة تحسين منظومة الجودة المصرية، التي تنتهجها وزارة التجارة والصناعة في الوقت الراهن، بهدف تعظيم دور الجهات المعنية بالمواسفات والرقابة على الجودة ومعامل الاختبار، ومن ثم الارتقاء بجودة المنتجات المصرية، والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك، ويتطلب ذلك ما يلي: العمل على نشر ثقافة الجودة في الأنشطة الصناعية كافة، وإدراك أهميتها وما يمكن أن يترتب عليها من أهمية للاقتصاد المصري لا سيما ما يتعلق بالتصدير إلى الأسواق العالمية، والقضاء على الازدواجية والتداخل في تخصصات وخدمات الجهات المعنية بجودة المنتجات ومواسفاتها القياسية، وتأهيل الكوادر العاملة في الأنشطة الصناعية من خلال دورات تدريبية وتنظيم عدد من ورش العمل، وتيسير إجراءات الحصول على الموافقات المطلوبة لتصدير منتجات الشركات إلى الخارج، وتطوير العمليات الصناعية من خلال خبراء لتحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة العاملين.
- تعميم تجربة الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات فيما يتعلق بإنشاء مجمع لخدمات المصدرين بمدينة السادس من أكتوبر، من أجل التيسير على المستثمرين الصناعيين المعنيين بالتصدير، حيث يهدف هذا المجمع إلى تقديم حزم متكاملة من الخدمات التصديرية للمنشآت الصناعية تشمل: استشارات الأسواق، والخدمات التدريبية، والحلول التمويلية، والدعم الفني والترويج والتسويق، من خلال وجود عدد من الجهات المعنية بالتصدير في مكان واحد، والتي يأتي في مقدمتها: الهيئة المصرية العامة للمواسفات والجودة، وجمعية المصدرين المصريين (إكسبولينك)، والمصرف المتحد، وجمعية مستثمري ٦ أكتوبر، ومبادرة "يلا نصدر"، بالإضافة إلى مركز تدريب التجارة الخارجية ومكتب لتلقي شكاوى المصدرين.
- الارتقاء بمنظومة سلامة وجودة المنتجات الصناعية، وأيضًا تطوير منظومة الرقابة على الأسواق، والتأكد من حصول المستهلكين على سلع بجودة عالية وصحية وأمنة تزيد ثقة المواطنين بالمنتجات المصرية، والحد أيضًا من انتشار السلع مجهولة المصدر وحماية السوق من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواسفات، بما يسهم في زيادة القدرة التصديرية للصناعة الوطنية، وفتح آفاق جديدة ومتنوعة لتصدير المنتجات المصرية باعتبار معيار الجودة أحد أهم المميزات التنافسية في الأسواق العالمية لأنواع السلع جميعًا، وبما يسهم أيضًا في زيادة قيمة الصادرات خلال الفترة القادمة.



القاعدة القومية للدراسات
قائمة ببيوجرافية



(دور استراتيجية التدريب في تحقيق التميز الوظيفي (بال تطبيق على قطاع الغزل والنسيج في مصر)

٢٠٢٤

الناشر: الكلية العسكرية لعلوم الإدارة

المؤلف: أحمد السيد محمد موسى

المستخلص: أخذت استراتيجية التدريب على عاتقها رسم رسالتها وتحديد غاياتها وتوجيه جهودها لتحليل العوامل والمتغيرات البيئية الخارجية والداخلية، بما يسهم في إنتاج الفرص، والتعرف على المخاطر، وتحديد عناصر القوة والضعف لوضع الخطة التي تؤهل المنظمة لإدارة رأس مالها البشري بطريقة تتوافق مع مهمتها العامة وأهدافها وتطلعاتها المستقبلية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق استراتيجية التدريب في تحقيق التميز الوظيفي وتحقيق أهدافها، والتعرف أيضاً على أثر تطبيق استراتيجية التدريب (تطوير معلومات ومعارف تغيير سلوكيات العاملين) للمنظمات على التميز الوظيفي لعينة الدراسة، وكذلك التعرف على جوانب القوة والضعف في تطبيق هذه الاستراتيجية لتحقيق التميز الوظيفي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المتغير المستقل (استراتيجية التدريب) في المتغير التابع (التميز الوظيفي) بمنظمات صناعة الغزل والنسيج محل الدراسة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ ضرورة قيام منظمات صناعة الغزل والنسيج بتفعيل مفهوم وأهداف وأهمية التدريب، عن طريق رفع قدرات الأفراد والوصول بها إلى المعايير المطلوبة، وتطوير وتنمية قدرة الفرد على التكيف مع طرق العمل الجديدة من الآلات.

٢) أثر تطبيق استراتيجية اكتشاف وتنمية المواهب في تطوير وتحسين أداء صناعة الغزل والنسيج

المؤلف: نورا أحمد عامر الديب

الناشر: كلية التجارة بجامعة قناة السويس

٢٠٢٤

المستخلص: يرجع الاهتمام الاستراتيجي بالعنصر البشري إلى كونه هو العنصر المبدع والمبتكر والمنتج والموزع، كما أنه جزء أصيل من رأس المال الفكري في المنظمة، لذا ينظر إلى الموارد البشرية باعتبارها أصولًا تنظيمية لا تقل أهمية، بل تزيد على الأصول المادية في المنظمة، وقد جاء الاهتمام بالمواهب البشرية من حيث اكتشافها وتنميتها وتطويرها باستمرار لكي تكون أداة استراتيجية لدى منظمات الأعمال المعاصرة في تحقيق التميز التنافسي، كما أن المواهب البشرية ينظر إليها بأنها العقول البشرية عالية التميز والتي لديها قدرات عقلية متنوعة، وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي وعلمي لاستراتيجية اكتشاف وتنمية المواهب على أداء صناعة الغزل والنسيج، بالإضافة إلى التوصل إلى مدى تأثير هذه الاستراتيجية في تطوير وتحسين الأداء في تلك الصناعة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ وجود تأثير إيجابي بين استراتيجية اكتشاف المواهب البشرية والأداء الوظيفي لصناعة الغزل والنسيج في الشركات محل الدراسة، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهذا يعني أنه عندما تقوم الشركة بالبحث عن الأفراد الموهوبين واستقطابهم وترغيبهم في العمل، ومكافأهم ووضعهم في الوظائف المناسبة لهم، يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي والعكس صحيح.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ الاهتمام بتنمية واكتشاف المواهب داخل الشركات، وتحفيز العاملين وتشجيعهم على تطوير مساهمهم الوظيفي دون الخوف من الانتقال من وظيفة إلى أخرى، والعمل على تشجيعهم على القدرة على الابتكار لتقديم كل ما هو جديد لخلق نوع من التميز، مع توفير المناخ التنظيمي المناسب لزيادة مستوى الأداء العاملين بالشركات.

المصدر: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: مج ١٥، ع ٢، أبريل ٢٠٢٤

(٣) أثر تطبيق استراتيجية تدريب العاملين في تطوير وتحسين أداء صناعة الغزل والنسيج

المؤلف: نورا أحمد عامر الديب

الناشر: كلية التجارة بجامعة قناة السويس

٢٠٢٤

المستخلص: تعتبر استراتيجية التدريب بصفة عامة من الاستراتيجيات المهمة لإدارة الموارد البشرية، والتي تستخدمها في تنمية مهارات العاملين الحالية واكتساب العاملين مهارات جديدة حسب التغيرات والتطورات التكنولوجية والإدارية المتنوعة ولها أثر كبير في تحسين وتطوير الأداء الوظيفي والعملي لصناعة الغزل والنسيج، وأدرجت الكثير من المنظمات أهمية التحكم في أداء العمليات من أجل تحسين الأداء لدى تلك المنظمات من خلال تقليل الاختلافات في العمليات، واعتبرتها جزءاً رئيساً ووسيلة لتحقيق أهدافها، والعملية عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، تقوم بتحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي وعلمي لاستراتيجية تدريب العاملين على أداء صناعة الغزل والنسيج، بالإضافة إلى التوصل إلى مدى تأثير هذه الاستراتيجية في تطوير وتحسين الأداء في صناعة الغزل والنسيج.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي بين استراتيجية تدريب العاملين والأداء (الوظيفي - العملي) لصناعة الغزل والنسيج في الشركات محل الدراسة، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين، ويعني ذلك أنه كلما زاد اهتمام المنظمة بتدريب العاملين لديها، وتقديم الدورات التدريبية التي يحتاجونها، أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى أدائهم الوظيفي، مما ينعكس على أداء الشركة ككل والعكس صحيح.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بتدريب العاملين لتحسين مستوى أدائهم في العمل، مع تشجيعهم على القدرة على الابتكار لتقديم كل ما هو جديد لخلق نوع من التميز، وتوفير المناخ التنظيمي المناسب لزيادة مستوى أداء العاملين بالشركات.

المصدر: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: مج ١٥، ع ٢، أبريل ٢٠٢٤

٤) تأثير تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الأداء في المنشآت الصناعية العامة بالتطبيق على شركة دمياط للغزل والنسيج

المؤلف: مرفت نصري سامي أندراوس

الناشر: كلية التجارة بجامعة بورسعيد

٢٠٢٤

المستخلص: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من أكثر المواضيع التي أثرت في بيئة العمل في منظمات الأعمال الصناعية الحديثة. سواء القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص، فسمحت بدخول قدرات وإمكانات جديدة وكثيرة لدعم نشاطات وفعاليات عديدة في الأنشطة الصناعية لتؤثر في بيئة العمل المباشرة التي أصبحت فيها هذه التكنولوجيا عاملاً مهماً في تغيير ثقافة المنظمة إلى ثقافة معتمدة على التكنولوجيا في إدارتها، ومن أدوات هذه التكنولوجيا تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد أهم عناصر تحدد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في المنشآت الصناعية العامة، وذلك من خلال بيان مستوى الاهتمام بتطبيق مفاهيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة بالمنظمات الصناعية العامة، وبيان مدى الاهتمام بمجالات تطبيقها، ودراسة آراء المديرين حول تطبيق تلك المفاهيم، واختبار المتغيرات المتعلقة بالمدراء (الخصائص الفردية) على مفاهيم استخدام الذكاء الاصطناعي على الإدارة العليا والإدارة المالية بالمنشآت الصناعية العامة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لصنع واتخاذ القرار وبين كفاءة إدارة الأداء في المنشآت الصناعية، وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية بيئة العمل المعرفي لتكنولوجيا المعلومات كأحد عناصر أدوات استخدام الذكاء الاصطناعي وبين كفاءة إدارة الأداء في تلك المنشآت.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ عقد العديد من الندوات والمؤتمرات فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المنشآت الصناعية بصفة عامة، وإدارة الأداء بصفة خاصة، مع توضيح أوجه الاستفادة طبقاً للتطورات التكنولوجية الحادثة في هذا المجال.

المصدر: مجلة البحوث المالية والتجارية: مج ٢٥، ع ٢، أبريل ٢٠٢٤

٥) أثر تطبيق نظم الإدارة البيئية في تحسين إنتاجية العاملين في بعض مصانع النسيج

المؤلفون: إكرام محمد علي، محمود صبح، أسامة حمزاوي | الناشر: كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية | ٢٠٢٤

المستخلص: تواجه العديد من الدول، خاصة الدول النامية، العديد من الأزمات والحوادث البيئية التي تؤثر سلبيًا في حياة الكائنات الحية على الأرض. ومن أكثر الممارسات المؤثرة بيئيًا هي العمليات الصناعية الضارة بالبيئة والانبعاثات المرتبطة بها، وتعتبر من أهم الآليات التي تمكن المنشأة من اكتشاف ومراقبة الأثر البيئي لأنشطتها، حيث تواجه المنظمات تحديات هائلة في سبيل تحسين أدائها، ومن أبرز هذه التحديات اشتداد المنافسة العالمية، مما يدفع هذه المنظمات إلى إيجاد طرق أكثر أمانًا وتأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام تطبيق نظم الإدارة البيئية في تحسين إنتاجية العاملين داخل بعض مصانع الملابس الجاهزة، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وكذلك مدى مساهمته في تقليل مخاطر التلوث البيئي الناتج عن المصانع والشركات، من خلال التعرف على دور نظم الإدارة البيئية في تحسين إنتاجية العاملين، والتعرف على أثر التحفيز المادي في بعض مصانع النسيج كأداة لتحسين الإنتاجية، والتعرف أيضًا على أثر التدريب الإداري كأداة لتحسين الإنتاجية في بعض مصانع النسيج.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التحفيز المادي والإدارة البيئية، وبين تحسين إنتاجية العاملين، وكذلك وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التدريب الإداري والإدارة البيئية وبين تحسين الإنتاجية في داخل الشركات محل الدراسة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- وضع السياسات المناسبة لطبيعة الحجم والتأثير البيئي للأنشطة والمنتجات واللوائح والمذكرات التي تتعلق بالبيئية وتوعية العاملين بها كافة، وقيام الإدارة بتوفير الرقابة الكافية والدورية على نظام الإدارة البيئية ومراجعة تطبيقه، وتقييم مدى الالتزام بتطبيق اللوائح البيئية الموضوعه.

المصدر: مجلة العلوم البيئية: مج ٥٣، ع ٣، مارس ٢٠٢٤

٦ عوامل توطين صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مدينة العاشر من رمضان

المؤلف: ميادة محمد أحمد صقر

الناشر: كلية البنات بجامعة عين شمس

٢٠٢٤

المستخلص: تعد صناعة الغزل والنسيج أحد أهم قطاعات الأنشطة الاقتصادية، وقد بدأ النشاط الصناعي في مدينة العاشر من رمضان لصناعة الغزل والنسيج من عام ١٩٨٠، حتى ٢٠٢١، وبلغت (٤٢٠ مصنعًا)، وتحل المدينة المرتبة الأولى من بين مدن الجيل الأول والجيل الثاني في صناعة الغزل والنسيج على مستوى المدن الصناعية في مصر، وتتميز المدينة بالموقع الجغرافي الفريد والاختلافات المكانية والعلاقات المتبادلة، فضلًا عن توافر أهم مقومات الصناعة بها، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل الرئيسية والثانوية التي تؤثر في توطين صناعة الغزل والنسيج في المدينة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تتعتمد صناعة الغزل والنسيج في المدينة على مصدرين للطاقة، وهما الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، وهناك بعض المصانع تستخدم هذين النوعين، ومصانع أخرى تستخدم الكهرباء فقط، ولا يوجد مصانع تستخدم الغاز الطبيعي فقط، وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الغزل والنسيج، سواء من الألياف الطبيعية أو الألياف الصناعية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة توفير الخامات اللازمة لمختلف الصناعات، ووضع قيود على أسعارها، وتوفير العمالة الماهرة، وقطع الغيار اللازمة، والمعدات والآلات الحديثة لرفع المستوى التقني وزيادة الإنتاجية، وتقليل نسبة الفقد في الإنتاج، والالتزام بمواصفات الجودة العالمية، حتى تتمكن مصانع الغزل والنسيج بالمدينة من المنافسة في الأسواق الخارجية.

المصدر: مجلة بحوث: مج ٤، ع ١، يناير ٢٠٢٤

٧) تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)

المؤلفان: أحلام مرسى السنطاوي، آية أحمد عبد الصمد الفقي | الناشر: كلية التجارة بجامعة المنوفية | ٢٠٢٣

المستخلص: ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يلعبه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المستضيف (مصر) لرأس المال، حيث يعد مصدرًا رئيسيًا من مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية، بالإضافة إلى أهمية صناعة الغزل والنسيج كإحدى الصناعات الاقتصادية المهمة، والمستوعبة للعمالة والمولدة للقيمة المضافة في الاقتصاد المصري، وبالتالي تزداد أهمية دراسة وتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج، وتلقي هذه الدراسة الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية، ودراسة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وعلاقته بالبيئة التشريعية والاقتصادية والسياسية، ودراسة واقع وتقييم معدلات أداء صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)، وتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- هناك تذبذب ملحوظ في مساهمة قطاع الغزل والنسيج في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، حتى (٢٠١٦/٢٠١٧)، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة ٣,٨% خلال هذه الفترة، كما شهدت الفترة نفسها تذبذبًا في مساهمة قطاع الغزل والنسيج في الناتج الصناعي فلم تتجاوز ٩,٩%.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات بنوعيتها، خاصة الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، ولا سيما صناعة الغزل والنسيج، والاهتمام بتحديث هذا القطاع للاستفادة من الأساليب الفنية المتقدمة.

المصدر: المجلة العلمية للبحوث التجارية: مج ١٠، ع ٤٤، أكتوبر ٢٠٢٣

٨) مدى إمكانية استفادة الصناعة المصرية من تجربة الهند في دعم صناعة الغزل والنسيج

المؤلف: نها محمود رمضان

الناشر: كلية التجارة بجامعة عين شمس

٢٠٢٣

المستخلص: تعاني صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة العديد من المشاكل والمعوقات، والتي حالت دون تحقيق النتائج المستهدفة من تلك العملية، ونتيجة لذلك تم اختيار تجربة ناجحة في هذا المجال، وذات تاريخ مشابه كتجربة الهند، لدراستها والاستفادة من تجربتها في هذا المجال، وذلك من خلال التعرف على مدى إمكانية استفادة الاقتصاد المصري من هذه التجربة، كذلك التعرف على المشاكل والمعوقات التي واجهتها مصر، وحالت دون الوصول إلى المستوى المأمول، واستنتاج العوامل التي تساعد على نجاح عملية تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية المختلفة في توفير صناعات صغيرة مغذية للصناعة المنسوجات، لذا تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التحديات التي تواجه هذه الصناعة في مصر، مع محاولة الاستفادة من التجربة الهندية في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ توجد العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام تقدم الصناعات النسيجية في مصر، منها انخفاض إنتاج القطن طويل التيلة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا، ووجود المطالب البيئية التي تعتبر أحد العوائق غير الجمركية، مع انخفاض حجم العمالة في هذه الصناعة نظراً لانخفاض مستوى الأجور.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ إقامة عقود صناعي لصناعة الغزل والنسيج، وربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، وتحديد الصناعات المكملية والوسيطية لهذه الصناعة في مصر، وتحفيز الاستثمار فيها في مناطق محددة، وبالتالي إمكانية تصنيعها محلياً.

المصدر: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: ع، يوليو ٢٠٢٣

٩) آثار كوفيد-١٩ في الصناعات التحويلية العالمية مع إشارة موجزة إلى صناعة الغزل والنسيج في مصر

٢٠٢٣

الناشر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المؤلف: مها محمد مصطفى الشال

المستخلص: خلفت جائحة كورونا آثارًا عديدة في الاقتصاد العالمي، شأنها في ذلك شأن القطاعات المكونة له، ومنها الصناعات التحويلية، فما بين إغلاق جزئي وآخر كلي، كانت الصناعات التحويلية والقائمون عليها من أصحاب الأعمال والعمال في مرمى الخطر، خاصة تلك الصناعات كثيفة العمالة، الأمر الذي تمخضت عنه تداعيات سلبية، سواء على صعيد الناتج والإنتاجية، أو على صعيد الطلب وأجور العمال وساعات العمل، فجائحة كورونا ليست أزمة اعتيادية، بل هي أزمة مركبة ومتداخلة، تصب في جانبي العرض والطلب، وهدفت هذه الدراسة إلى رصد أهم آثار كوفيد-١٩ في الصناعات التحويلية العالمية بصفة عامة، وصناعة الغزل والنسيج في مصر بصفة خاصة، مع تقييم أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتساعد الصناعات التحويلية على مجابهة آثار الجائحة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ أثرت أزمة كورونا تأثيرات سلبية في صناعة الغزل والنسيج في مصر، تمثلت في انخفاض مبيعاتها المحلية، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من غزل وأقمشة، وانخفاض صادرات عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩، ومعاناة بعض المصانع من مستلزمات الإنتاج.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ تشجيع دخول استثمارات جديدة مجال تصنيع الغزل والنسيج القائم على استخدام الأقطان المصرية طويلة التيلة؛ لتعزيز الاستفادة من قيمة هذه الأقطان والتركيز على صناعات الغزل والنسيج المكمل للصباغة، والتجهيز، والإكسسوار، والألياف الصناعية، مع منح حوافز للمستثمر المحلي في هذه الصناعات المغذية؛ لتشجيع القطاع الخاص.

المصدر: المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر: مج ٢، ع ١، يناير ٢٠٢٣

١٠ دعم سلاسل إنتاج الغزل والمنسوجات وأثره في النمو الاقتصادي للقطاع

المؤلفان: هاني سلام، رشا فهيم

الناشر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

٢٠٢١

المستخلص: من السمات الأساسية لقطاع الغزل والمنسوجات التنوع الشديد في منتجاته من ألياف وغزول وأقمشة، فنجد أن هذا القطاع يحتوي على عدد من سلاسل الإنتاج المختلفة، والتي تنفرد كل منها بإمكانات صناعية وطبيعة تسويقية مختلفة، وتهدف هذه الدراسة إلى وضع المحاور الأساسية لمنظومة تطوير سلاسل إنتاج الغزل والمنسوجات، والتي في حال تبنيتها من قبل صانعي القرار، وتكاتف جهود الجهات الحكومية ذات الصلة من أجل تنفيذها سيكون لقطاع الغزل والمنسوجات دور ملحوظ في الوصول إلى الهدف الرئاسي بتحقيق ١٠٠ مليار دولار من الصادرات الصناعية بحلول عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى مساهمة القطاع في ارتفاع معدل النمو الصناعي، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الحصيلة من العملات الأجنبية، والتوسع في نصيب مصر من السوق العالمية للمنسوجات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم توافر الأراضي الصناعية المرفقة بنظام التأجير الصناعي منخفض التكاليف، كأحد أسرع الطرق لتطوير الصناعة والتوسع في الإنتاج، مع ارتفاع تكلفة الإنتاج نسبياً أمام المنتجات المنافسة بالسوق العالمية، لارتفاع تكلفة الطاقة من المواد البترولية والغاز والكهرباء، وأيضاً رسوم العديد من الجهات الحكومية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- وضع برامج مخصصة لتشجيع الاستثمار بقطاع الغزل والمنسوجات، من خلال تفعيل نظام التأجير الصناعي بأسعار منخفضة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة العامة أو الخاصة، لتشجيع على ضخ الاستثمارات الوطنية وإغراء المستثمر الأجنبي بتجربة التصنيع بمصر.

المصدر: سلسلة رؤى على طريق التنمية: أغسطس ٢٠٢١

II) الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول: التحديات والحلول المقترحة لتعزيز الصادرات

٢٠٢١

الناشر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المؤلف: محمد قاسم

المستخلص: تعد الصناعات النسيجية إحدى الصناعات المصرية التي اتخذت سمعة عالمية منذ نشأتها. وفي سبيل النهوض بها مرة أخرى، تتناول هذه الدراسة الوضع الحالي للصناعات النسيجية في مصر، والإطار المنظم لها، وأهم الأسواق التصديرية المستهدفة لكل من صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكذلك التجارب العالمية الرائدة التي استطاعت تحقيق ازدهار ونمو في هذه الصناعة ومن خلالها، وأيضًا الجهود الحكومية المبذولة من أجل إعادة الصناعات النسيجية المصرية إلى مكانتها السابقة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ضعف حلقات الصناعة الأساسية داخل القطاع والمتمثلة في الغزل والنسيج والصباغة والطباعة والتجهيز، مع تراجع دور البحث والتطوير، ونقص العمالة الفنية المؤهلة، وانتشار عمالة الأطفال في صناعة المنسوجات.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تشجيع سياسة إنشاء المدن النسيجية المتكاملة، على أن يتم التركيز في إقامتها على محافظات الدلتا والصعيد، لزيادة معدلات التنمية بها، وبالتركيز على زيادة صادرات المنتجات الوسيطة، وخاصة المنتجات التي تستخدم القطن المصري كمدخل، وزيادة الصادرات في الوقت ذاته من المنتجات النهائية. والعمل على التوسع في إقامة مشروعات في صناعة البتروكيماويات الخاصة بالألياف الصناعية والبوليستر.

المصدر: سلسلة رؤى على طريق التنمية: أغسطس ٢٠٢١

١٢) تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية ومدى تأثيرها بجائحة كورونا (دراسة تطبيقية)

المؤلف: أحمد عيد إبراهيم محمد

الناشر: كلية التجارة بجامعة كفر الشيخ

٢٠٢١

المستخلص: تلقي هذه الدراسة الضوء على قطاع المنسوجات والملابس، وما يمثله من أهمية في الاقتصاد المصري، حيث يعد أحد أكبر القطاعات إسهاماً في التشغيل والإنتاج والتصدير، وقد تأثرت صناعة المنسوجات والملابس بأزمة كورونا بشكل سلبي، بداية من تعطل سلاسل التوريدات العالمية مع اضطراب حركة الشحن الجوي والبحري والبري، كما تضررت الصناعة في ظل حالات الإغلاق التي شهدتها المصانع ومتاجر التجزئة، هذا بالإضافة إلى إلغاء أو تأجيل العديد من الدول لطلبها من الموردين، ولذلك ظهرت الحاجة إلى تطبيق وإيجاد بعض الحلول العملية لتعزيز تنافسية صناعة المنسوجات والملابس المصرية، والحد من آثار فيروس كورونا في القطاع الصناعي بصفة عامة، وصناعة المنسوجات والملابس بصفة خاصة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تراجع صادرات مصر من المنسوجات والملابس في الفترة من يناير، حتى مارس ٢٠٢٠، بعد أن كانت تحسنت نسبياً في الفترة ما قبل ظهور جائحة كورونا خلال ٢٠١٨، ٢٠١٩، حيث أظهرت الدراسة انخفاض مؤشر أداء القطاع الصناعي منذ اندلاع الجائحة بصفة عامة، وتراجع أداء معظم شركات القطاع الصناعي في المبيعات والتصدير والعمالة والتمويل والتدفقات النقدية والقدرة على دفع الضرائب والإنتاج وسلاسل التوريد، في ظل اعتماد صناعة الملابس والمنسوجات في العديد من البلدان على مدخلات الإنتاج الصينية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- توجيه جهود أجهزة الدولة المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وعالمية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية، وكذلك تقديم برامج دعم فني تعمل على تيسير علاقات وتعاقدات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية من خلال أنظمة الربط الإلكتروني وإتاحة البيانات والمعلومات وأنشطة توفيق الأعمال.

المصدر: مجلة الدراسات التجارية المعاصرة: مج ٧، ع ١١، ج ١، يناير ٢٠٢١

١٣) تأثير التقلبات السياسية في القطاع الصناعي المصري في الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٨)

٢٠٢٠

الناشر: كلية الحقوق بجامعة مدينة السادات

المؤلف: محمد محرم شادي

المستخلص: شهد القطاع الصناعي اهتمامًا واسعًا من جانب الدولة، أسفر عن بناء مئات المنشآت الصناعية التي غطت جزءًا من الواردات المصرية، بالإضافة إلى استهدافها التصدير، وتحاول هذه الدراسة التعرف على تأثير التقلبات السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي أصاب مصر فيما بعد عام ٢٠١١، في إثر ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، على أداء القطاع الصناعي المصري بالكامل في القطاعين العام والخاص، من حيث قدرته على استيعاب العمالة من ناحية وقدرته الإنتاجية، ثم مقارنة نتائج كامل القطاع بأثر التوترات في صناعتي الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تأثرت صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تلتها من تقلبات، حيث دخلتا في منحى هبوط حاد من حيث عدد المنشآت أو عدد العمال، لم يتوقف إلا في عام ٢٠١٧، بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية وبرنامج إعادة النهوض بالصناعة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص من ناحية أخرى.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تأسيس مجالس متخصصة لإدارة الصناعات المختلفة، تضم في عضويتها العناصر جميعًا المؤثرة في أدائها، ومن بينهم ممثلون عن وزارة الصناعة والتجارة، وأصحاب المصانع والعمال، والمستهلكين، بحيث تستطيع هذه المجالس توجيه هذه الصناعات خلال التقلبات السياسية الحادة، بما يحقق مصالح الأطراف المختلفة والاقتصاد الوطني بأكمله.

المصدر: المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية: ع١٥، يونيو ٢٠٢٠

١٤) خلق الأسواق في مصر: تحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاع خاص منتج

٢٠٢٠

الناشر: مؤسسة التمويل الدولية

المؤلف: مؤسسة التمويل الدولية

المستخلص: تعتبر صناعة المنسوجات والملابس ثاني أكبر قطاع فرعي صناعي في مصر بعد قطاع الزراعة والصناعات الزراعية. وتمثل نحو ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، و٣٤% من الناتج الصناعي، و١٤% من إجمالي الصادرات المصرية. وتتناول هذه الدراسة بالتحليل بعض التحديات التي لا تزال مصر تواجهها. كما تبرز الفرص السانحة أمام القطاع الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية والاستثمار والنمو الخالق لفرص العمل، وذلك في العديد من المجالات حيوية، ومنها قطاع المنسوجات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أسهم تقسيم الأنشطة بين الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص في حدوث انفصال كبير في سلسلة القيمة بين أنشطة المراحل الأولية والنهائية، ولم تكيف شركات القطاع العام الكبيرة مع قوى السوق، ولم تستثمر في اعتماد التقنيات الجديدة، وأدى هذا إلى أوجه القصور في إنتاج المنسوجات اللازمة كمواد خام لقطاع الملابس الفرعي، الذي يتطلب مستلزمات عالية الجودة ليفتح المجال أمام التصدير، وبالتالي اضطر إلى الاعتماد على واردات منتجات المنسوجات الأولية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- معالجة العوائق التجارية من خلال توحيد الإجراءات الجمركية في الموانئ جميعاً، وتعزيز تنفيذ شهادة الفاعل الاقتصادي المعتمدة في سلسلة قيمة المنسوجات في مصر، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية عن طريق خفض التكاليف المالية، وتوحيد الوقت اللازم للتسليم، وإزالة الآثار السلبية للتهريب.

المصدر: الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص، مؤسسة التمويل الدولية: ديسمبر ٢٠٢٠

١٥) مشكلات التصنيع في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

المؤلف: السيد عيد فرج موسى

الناشر: كلية الآداب بجامعة طنطا

٢٠١٩

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة واقع الصناعة المصرية، ومحاولة التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في أزمة التصنيع في ظل سياسات التصنيع الحالية، بهدف استحداث خطط تنموية للنهوض بالصناعة المصرية، وهدفت أيضًا إلى التعرف على واقع التصنيع المصري ومقوماته، عن طريق إبراز أهداف التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري، ومعرفة نوعية وحجم المنتجات التي تقدمها التنظيمات الصناعية، وأكثر الدول المنافسة للمنتجات، والأساليب التقنية والإدارية التي تستخدمها هذه التنظيمات، وتستعرض السياسات التنموية للدولة للنهوض بالتصنيع في مصر، وأبرز المؤشرات التي تركز عليها الصناعة المصرية، وأهم التحديات التي يواجهها القائمون على وضع السياسات التنموية، وإبراز أهم المشكلات التي تواجه الصناعة المصرية، وكيفية التصدي لتلك المعوقات،

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ من أهم المعوقات التي واجهت الدولة والإدارة العليا في مجال صناعة الغزل والنسيج هي ارتفاع التكاليف الإنتاجية من مواد خام وارتفاع أسعار الطاقة والكهرباء، إضافة إلى قوة المنافسة الداخلية والخارجية، والتهرب الجمركي وتخفيض الرسوم على المنتجات المستوردة، ومن ثم إغراق الأسواق بها بأسعار زهيدة تنافس الأسعار والمنتجات المحلية، مما سبب خسائر جمة للعديد من القطاعات والشركات الصناعية في مجال الغزل والنسيج.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ العمل على توفير مستلزمات الصناعة كافة، وتهيئة المناخ الملائم لها لتكثيف الطاقات وزيادة القدرة التشغيلية للمصانع ومضاعفة الإنتاج، بالإضافة إلى الاهتمام بعنصر التسويق من خلال الترويج للعلامة التجارية الموحدة للقطن المصري، لضمان عدم إساءة استخدام تلك العلامة، والاستفادة من السمعة العالمية له،

المصدر: المجلة العلمية بكلية الآداب: مج ٣٦، ع ٢٤، يوليو ٢٠١٩

١٦) التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في مصر وإمكانية مواجهتها

المؤلفان: أيمن عبد الله محمد المتبولي، خالد حسين أحمد | **الناشر:** كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية | ٢٠١٨

المستخلص: يعد قطاع الغزل والنسيج من أهم القطاعات الصناعية التي تسهم بدور بارز في الاقتصاد القومي المصري، نظرًا لما تتمتع به مصر في هذه الصناعة من ميزة نسبية كبيرة، وشهرتها العالمية في المادة الخام (القطن) ذات الجودة العالية، لكنها لم تتمكن من استغلال ما لديها من ميزة نسبية وتقدم في صناعة الغزل والمنسوجات، وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية لتصبح قادرة على الوجود في الأسواق الدولية، وقد يعزى ذلك إلى التحديات التي تواجه هذه الصناعة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في مصر، وإمكانية مواجهة هذه التحديات، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء تراجع أداء هذا القطاع، وتأثير هذه التحديات في مستقبل الصناعة في مصر، ووضع تصور مستقبلي للنهوض بهذه الصناعة وزيادة الوزن النسبي لها في الاقتصاد المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ وجود علاقة بين كل من ارتفاع أسعار القطن وانخفاض مساحته، ونقص التمويل اللازم لتحديث الآلات وتدهور الصناعة، وضعف أداء العمالة الفنية، واستيراد منتجات الغزل والنسيج عالية الجودة منخفضة السعر، وبين تدهور صناعة الغزل والنسيج في مصر.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ هناك حاجة ماسة إلى إعادة إصلاح منظومة الصناعة والزراعة في مصر، بحيث يتم استهلاك كامل للقطن المصري بمصانع الغزل في مصر، والاستفادة من القيمة المضافة للقطن المصري، وتحسين قدرته التنافسية بتقليل تكاليف إنتاجه وتصنيعه.

المصدر: مجلة العلوم البيئية: مج ٤٣، ع ٢، سبتمبر ٢٠١٨

١٧) تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات

٢٠١٨

الناشر: معهد التخطيط القومي

المؤلف: معهد التخطيط القومي

المستخلص: تعد الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة في مصر من أهم الصناعات، وليس أدل على ذلك من قيام منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، بتطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية، وتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بتوجيهاتها، والتحول نحو اقتصاديات المشاركة من أجل التصدير، وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمفاهيم الأساسية لإدارة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة المعوقات والمشاكل التي تواجه التصدير في هذه المشروعات، ودراسة أساليب إدارة الجودة من حيث المتطلبات الفنية وإدارة السلامة وأنظمة الإدارة البيئية، وغيرها من الأنظمة الأخرى وتأثيرها في منظومة التصدير، وتحديد وسائل تدعيم منظومة إدارة جودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يعد التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بالمعايير الدولية أمراً حتمياً، حيث تؤدي إلى مساعدة هذه المشروعات على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة منها، وتسريع النمو وخفض التكاليف وزيادة الأرباح.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- أهمية تفعيل المنظومة المصرية لجودة السلع المصدرة إلى الخارج، نظراً للدور الحيوي لهذه المنظومة في تنفيذ استراتيجية وزارة التجارة والصناعة التي تستهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر، لتتواءم وتتكامل مع التوجهات كافة العالمية والإقليمية والمحلية التي تركز على التطور الصناعي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الصادرات وترشيد الواردات، وتعزيز الابتكار، وتهيئة مناخ أعمال يدعم الاقتصاد القومي، ويضمن استقراراً ونمواً متوازناً للمؤشرات الاقتصادية كافة.

المصدر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: رقم (٣٠٠)، ديسمبر ٢٠١٨

١٨ دور التدابير الحمائية في تدعيم قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر

المؤلف: أحمد رشاد الشربيني

الناشر: معهد التخطيط القومي

٢٠١٨

المستخلص: استهدفت الدراسة تحليل هيكل التعريفية الجمركية في مصر والدعم الحكومي وتبيان دورهما في حماية قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٦)، والوقوف على مدى إمكانية استخدام رسوم مكافحة الإغراق في توفير الحماية لهذا القطاع، ولتحقيق الهدف المبين تم استخدام المنهج الاستدلالي، وتعرضت الدراسة في القسم الأول لتحليل أداء قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمشاكل التي تواجهه خلال الفترة محل الدراسة، وتناول القسم الثاني هيكل التدابير الحمائية في مصر والتعديلات الخاصة به، والتركيز على تأثير هيكل التعريفية الجمركية والدعم (الإعانات) في أداء هذا القطاع، أما القسم الثالث والأخير فتعرض لبعض مظاهر الإغراق في ذلك القطاع، والضوابط والمعايير المطلوبة عند حساب رسم مكافحة الإغراق الأمثل الذي يحقق الموازنة بين مصلحة كل من المنتج والمستهلك.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

■ إن هيكل التعريفية الجمركية الحالي والدعم الحكومي لا يوفران الحماية الحقيقية لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، كما أن إمكانية رفع معدلات التعريفية الجمركية المطبقة إلى مستوى التعريفية المربوط لا يسهم بشكل فعال في الحد من الواردات المغرقة لهذا القطاع. وأن رسوم مكافحة الإغراق من شأنها توفير حماية حقيقية للصناعة الشاكية، وبشكل يوازن بين مصلحة المنتج والمستهلك

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

■ العمل على إعادة هيكلة شركات القطاع العام العاملة في مجال الغزل والنسيج، والعمل على تحديث وتطوير هذه الشركات، بإدخال التكنولوجيا المتطورة لمسايرة المواصفات العالمية للجودة وتخفيض تكلفة الإنتاج، والاستفادة من استغلال الطاقة العاطلة، بما يضمن زيادة الإنتاج الفعلي، وعدم حدوث اختناقات مستقبلية في الإنتاج.

المصدر: المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي (لتصنيع والتنمية المستدامة): القاهرة ٥ - ٦ مايو ٢٠١٨

١٩) سلاسل القيمة العالمية في المنسوجات والملابس الجاهزة والتوظيف والقيمة المضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر (١٩٩٥ - ٢٠١٦)

٢٠١٨

الناشر: معهد التخطيط القومي

المؤلف: إيمان حسن علي

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أن سلاسل القيمة العالمية في المنسوجات والملابس الجاهزة تؤثر سلبياً في التوظيف والقيمة المضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر خلال الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠١٦)، وإلى تقديم تحليل وصفي لتجارة مصر مع دول شرق آسيا صاحبة الميزة التنافسية في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، واعتمدت الدراسة على مؤشرين الأول: لقياس التجارة الرأسية داخل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، لتحليل مدى اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة، والثاني: لقياس نفقة الموارد المحلية لتحليل الكفاءة الاقتصادية للصناعة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن نتائج تقدير دالة الطلب على العمالة لهذه الصناعة تشير إلى معنوية القيمة المضافة بتأثير موجب، وعدم معنوية رأس المال بتأثير سلبي، وعدم معنوية الواردات والصادرات.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إعادة هيكلة سلاسل التوريد المحلية والروابط الأمامية والخلفية، من خلال شبكات مترابطة للعناقيد الصناعية، مع التدريب الجيد للعمالة، وخاصة من النساء، لانخفاض الأجور والاستفادة من تجارب الدول في هذا الشأن من حيث المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الشاملة.

المصدر: المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي (لتصنيع والتنمية المستدامة): القاهرة ٥ - ٦ مايو ٢٠١٨





القاعدة القومية للدراسات
قائمة ببيوجرافية



كشاف المؤلف



م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١	أحلام مرسى السنطاوي	٧
٢	أحمد السيد محمد موسى	١
٣	أحمد رشاد الشرييني	١٨
٤	أحمد عيد إبراهيم محمد	١٢
٥	أسامة حمزاوي	٥
٦	إكرام محمد علي	٥
٧	آية أحمد عبد الصمد الفقي	٧
٨	إيمان حسن علي	١٩
٩	أيمن عبد الله محمد المتبولي	١٦
١٠	خالد حسين أحمد	١٦
١١	رشا فهيم	١٠
١٢	السيد عيد فرج موسى	١٥
١٣	محمد قاسم	١١
١٤	محمد محرم شادي	١٣
١٥	محمود صبح	٥
١٦	مرفت نصري سامي أندراوس	٤
١٧	معهد التخطيط القومي	١٧

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١	مها محمد مصطفى الشال	٩
٢	مؤسسة التمويل الدولية	١٤
٣	ميادة محمد أحمد صقر	٦
٤	نها محمود رمضان	٨
٥	نورا أحمد عامر الديب	٣,٢



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة - مصر



رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3 تليفون: 4-3-2-1-20456600 (+202) فاكس: 20532115 (+202)



 www.idsc.gov.eg

 info@idsc.gov.eg

